متظاهرين عرباً رشقوني بالحجارة وقد قمت باطلاق النار رداً على ذلك. فسألني محقق الشرطة، هل أطلقت النار في الهواء؟ فأجبته، كلا بل أطلقت النار لأقتل. ولكن المحقق سجل بأنني قمت باطلاق النار في الهواء، لأنه على ما يبدو لا يرغب في تورطي (هآرتس، ١٩٨٢/٤/٢٠).

صلاح عبد الله

* * *

الوقائع الاسرائيلية عن صمود الجولان

قامت اسرائيل، بعد اقرار قانون ضم الجولان في الكنيست، في منتصف كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨١، بوضع بعض الترتيبات لبدء تنفيذه، ومن بينها ما يتعلق بمنح الهوية الاسرائيلية للسكان الدروز في المنطقة. وكما رفض الدروز هذا القانون، فقد رفضوا ايضا تسلم الهويات الاسرائيلية، واعلنوا الاضراب الذي اثار، وما زال يثير، ضجة وردود فعل مختلفة.

لقد تبلور التحرك المضاد بين السكان الدروز لمقاومة تطبيق القانون الاسرائيلي على هضبة الجولان، وما يترتب عليه من اجراءات سياسية واقتصادية، في اجتماعات شعبية، عقدها هؤلاء وشارك فيها الالاف منهم في بيوت العبادة الدينية الدرزية. وتقرر في هذه الاجتماعات مقاطعة دوائر الاحتلال، كالامتناع عن دفع الضرائب، او استعمال خدمات البريد او تلقي اية مساعدات من «اسرائيل» اضافة الى عدم التعاون مع شركات تأمين اسرائيلية، كذلك تقرر مقاطعة اي شخص من السكان، دينيا واجتماعيا، يوافق على تسلم الهوية الاسرائيلية (معاريف، ١٩٨٢/٢/١٢).

وكخطوة تالية، قام السكان باعلان الاضراب العام في منتصف شهر شباط (فبراير) المنصرم، وذلك احتجاجا على اعتقال اربعة من زعمائهم، وهم سليمان كنج، ومحمد الصفدي، وكمال كنج، والشاب كنج كنج، وكانت السلطات قد اعتقلتهم بحجة «نشاطهم التخريبي ومحاولتهم التمرد ضد امن الدولة». كما طالب الاهالي السلطات بالامتناع عن تطبيق القانون الاسرائيلي، وتوقيف حملات التنكيل ضدهم، واطلاق سراح جميع المعتقلين (الاتحاد، ١٩٨٢/٢/١٦).

واصدروا بيانا الى الرأي العام، استعرضوا فيه الحقائق وفندوا مزاعم السلطة وتزويرها، واكدوا ان اضرابهم «لم يأتِ حبا في الاضراب، بل ردا على ممارسات الاحتلال الاسرائيلي واستمراره»، ودفاعا عن النفس امام اجراءاته (المصدر نفسه، ١٩٨٢/٢/١٩).

وفي بداية الامر، حاولت اسرائيل استمالة السكان، وكسر الاضراب، وعندما لم تفلح في ذلك، لجأت الى شن حملة من الضغوط والاعتقالات الارهابية ضد الاهالي لارغامهم على التراجع، فلجأت الى الفصل الجماعي لعمال الدروز، من الاعمال التي كانوا يزاولونها في المستوطنات والمدن الاسرائيلية، ومصادرة رخص السيارات، ورفض تسجيل المواليد الجدد او الاموات، وامتنعت كذلك عن تقديم العلاج للمرضى، كما منعت طلاب الجامعات من الالتحاق بجامعاتهم، (هآرتس، ١٩٨٢/٣/١٩). ولما وجدت ان اجراءاتها هذه لم تجد نفعا في فرض ارادتها على السكان، لجأت الى اجراءات اشد عنفا، تمثلت في فرض الحصار العسكري حول القرى الدرزية في الهضبة، وفقا لانظمة الطوارىء التي ورثتها عن